

تقرير

عودة الاتفاق النووي الإيراني إلى الصدارة في تل أبيب

إعداد السجال، حول الانتقاد الشديد للهجة الذي وجهته وزارة الأمن الإسرائيلية إلى باراك أوباما، تسليط الأنوار على حقيقة موقف تل أبيب من الاتفاق النووي بين الدولتين العظيمتين إيران

علي حيدر

بعيدا عن محاولات احتواء مفاعيل البيان الإسرائيلي القاسي بحق إدارة الرئيس الأميركي، باراك أوباما، الذي يقف وراءه وزير الأمن، أفينغور ليبرمان، لا يوجد في تل أبيب من ينكر أو يتجاهل حقيقة أن الاتفاق النووي بين إيران والدول العظمى ينطوي على تهديدات وفرص. بالنسبة إلى إسرائيل، لا يستطيع أحد من جهة الادعاء بان المسافة الزمنية بين إيران وإنتاج الأسلحة النووية قد ازدادت من نحو ثلاثة أشهر إلى نحو سنة، وذلك بغض النظر عن أن طهران لم تكن تنوي إنتاج أسلحة نووية كما يؤكد الخطاب الرسمي الإيراني. نتيجة ذلك، هناك من يرى أن هذه الخطوات التراجعية التي أقدمت عليها إيران وأبعدت بها شبح السلاح النووي عن تل أبيب، تنطوي على فرصة إستراتيجية. مع ذلك، لا يوجد أيضا من يتجاهل حقيقة أن إيران لا تزال تملك القدرة على العودة إلى ما كانت عليه في أي لحظة تقرر ذلك، لسبب أو لآخر، وخاصة أنها رفضت تدمير أو إتلاف أي من منشاتها وأجهزتها، وهو ما كانت تطالب به إسرائيل. على خط مواز، خيَّب الاتفاق المسؤولين السياسيين والأمنيين في تل أبيب لجهة أنه لم ينطو على ما كانوا يأملونه ويسعون

إليه، لكونه لم ينتزع من إيران أي تنازل يتصل بالموقف من إسرائيل ومن دعم حزب الله وفصائل المقاومة في فلسطين. أيضا، برغم أن رفع الحصار عن إيران، لم يجر بالمضمون وبالوتيرة التي كانت تتخوف منها إسرائيل، فإنه أوجد أرضية قد تسمح لإيران لو لاحقا بتعزيز قدراتها الاقتصادية، وذلك بالتزامن مع انتزاع مشروعية دولية لحقيقة أنها باتت دولة نووية.

في السياق نفسه، سيمنح الاتفاق إيران القدرة على تعزيز قدراتها الاقتصادية والعسكرية والصاروخية، وغيرها، الأمر الذي سينعكس على حلفائها في المنطقة، وتحديدا حزب الله وسوريا. كما على صعيد آخر، كان

الرهان الإسرائيلي على أن يكون مسار التطورات محصورا بين خيارين: إما الصدام العسكري الذي تضطر معه الولايات المتحدة إلى توجيه ضربات عسكرية محددة إلى المنشآت النووية الإيرانية، وإما إبقاء الحصار الاقتصادي وفرض

بيان وزارة الأمن الإسرائيلي ضد أوباما هو الأول من نوعه

المزيد من العقوبات من أجل إخضاع إيران أو إسقاط نظامها، لكن كل هذه السيناريوهات التي كانت من ضمن مجموعة بديلة، لم تتحقق، بل ما حدث، كما يرون في تل أبيب، أن باراك أوباما تراجع عما سبق أن

أعلنه كثوابت، بل وافق على مبدأ «إيران النووية». على مستوى الخطاب السياسي والإعلامي في إسرائيل، يوجد من يرى مصلحة في التركيز على الجوانب التي تتصل بالتهديد الإيراني والسيناريوهات المتشائمة في المستقبل، وثمة آخرون يركزون على زيادة المسافة الزمنية عن إنتاج الأسلحة النووية. في كل الأحوال، تتعامل إسرائيل الرسمية مع حقيقة أن الاتفاق الذي لم تكن ترغب فيه وجهت بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة، للحؤول دونه، بات أمرا واقعا. وهي تبني سياساتها وفق هذه الفرضية وبما يمكنها من مواجهة التحديات والتهديدات الكامنة في المرحلة التالية. في هذه الأجواء، تتواصل محاولات احتواء بيان وزارة الأمن

الإسرائيلية، الذي انتقد الرئيس أوباما. بعد بيان ديوان رئاسة الحكومة الذي حرص على التنصل من بيان «الأمن»، والتشديد على التحالف مع الولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه على المبادئ التي تحكم السياسة الإسرائيلية ما بعد الاتفاق النووي مع طهران. كذلك رأى وزير الطاقة الإسرائيلي، يوفال شطاينتس، وهو أحد أكثر المقربين من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، أن «إيران التزمت الاتفاق حتى الآن». ولفقت شطاينتس، الذي كان يحاول إرضاء الطرف الأميركي، إلى أن «الاتفاق سيئ لإسرائيل، لكنه بات أمرا واقعا، ولم نرصد حتى اليوم أي خرق من جانب الإيرانيين، لكن لا يمكن تأكيد أن الاتفاق الذي سيمتد 12 عامًا بعد نجاحا».

في السياق، ذكرت صحيفة «إسرائيل اليوم»، أن يعقوب نيغل (يتولى المفاوضات مع الإدارة الأميركية بشأن صفقة المساعدات الأمنية) اتصل في مساء اليوم الذي نشر فيه بيان وزارة الأمن، بالسفير الأميركي في إسرائيل، دان شبيرو، وأوضح له، أن ليبرمان لم ينسق نشر البيان مع ديوان رئيس الحكومة، وأن نتنياهو فوجئ عندما علم بالنشر من وسائل الإعلام. كما لفت نيغل انتباه شبيرو إلى بيان التوضيح الذي نشره ديوان نتنياهو، بعد نحو ساعة من نشر بيان «الأمن»، وأكد فيه أن «موقف إسرائيل في مسألة الاتفاق مع إيران بقي كما كان، لكن رئيس الحكومة يؤمن بشدة بأنه لا يوجد لإسرائيل حليف أهم من الولايات المتحدة». أيضا، نقلت صحيفة «يديعوت احرونوت»، عن الوزير تساحي هنجبي، المقرب من نتنياهو، انتقاده المبدئي لبيان وزارة الأمن، لكنه كان أكثر ليونة، بالقول: «لا

إيرازكوت (يسار) عاد من واشنطن في يوم صدور بيان وزارة الأمن الإسرائيلية (من اليمين)



مصر

بعد محاولة الاغتيال... أسهم علي جمعة ترتفع لدى النظام

إسطنبول - أحمد توفيق

لم يغب عن بال القاهرة أو المفتي السابق علي جمعة، توظيف محاولة اغتيال الأخير، في الصراع المستعر بين السلطة والإسلاميين على تعدد حالاتهم، من «الإخوان المسلمون» والجماعات المسلحة في سيناء وخارجها، فضلا على امتدادات صراع الأجنحة بين من تبقى من اتجاهات دينية مؤيدة للرئيس عبد الفتاح السيسي، كالسلفيين والأزهريين وشيوخ الأوقاف. صحيح أن محاولة الاغتيال لم تنجح، وأن جمعة قام بحركات «تشبيح» أمام الكاميرات، مستندا إلى قرينه من السلطة، وخاصة أنه كان يصدر فتاوى ضد معارضيه، ولكن ذلك لم ينته إلى هنا. فالمفتي الشهير بأقواله المثيرة للجدل، عاود الهجوم على «الإخوان»، محفلا بإيها المسؤولية عن الهجوم، كما لم ينس تأكيد دور الجيش المصري، بل ذهب إلى وصف أن استهدافه هدفه «لفت الناس عن احتفالات القاهرة بنجاح قناة السويس الجديدة».

وبعدما كانت عمليات/محاولات الاغتيال تمس رجال القضاء والأمن، يمكن القول إنها المرة الأولى التي باتت الشخصيات الدينية فيها تحت المجهر، إذا كانت محاولة اغتيال فعلية. وتوقيت العملية المتزامن مع اعتماد النظام مجددا على الخطاب الديني، بوجهيه: الأزهر ووزارة الأوقاف، في تعضيد موقفه مقابل الشارع، يحمل دلالات رفض، قد يعبر عنها الجمهور إذا قرر النظام المضي في إجراءاته الاقتصادية التقشفية. لكن إعلان حركة مغمورة، مثل «حسم»، مسؤوليتها عن الحادث، جعل متابعين لحركات الإسلام الجهادي يتحدثون عن انتشار فكر «داعشي» داخل الوادي والدلتا من دون اشتراط حدوث علاقة تنظيمية بين «ولاية سيناء» وهذا التنظيم الجديد. وسبق محاولة الاغتيال بإيام إصدار مرئي جديد من «ولاية سيناء» تحت عنوان «لهيب الصحراء»، كجردة حساب في الشهور السابقة، وهو ما يوفر مناخا جيدا لمؤيدي «داعش» نحو عمليات مسلحة أخرى. ولعل البدء بعلي جمعة لما للرجل من محاضرات كثيرة جرى تنظيمها تحت رعاية «الشؤون المعنوية الجيش المصري» لمصلحة المجندين الذين يسعى الجيش إلى تأهيلهم لمواجهة العناصر المتدينين والمسلحين، وخاصة أن «لهيب

الصحراء» تضمن دعوة إلى الجند كي ينحازوا إلى «الدولة الإسلامية في مصر وأن يتركوا الجيش الذي يزعج بهم في معارك خاسرة».

تزيد فرص جمعة في ظل الزحام بين الأزهر و«الأوقاف»

رغم ذلك، أصر جمعة على «تعليق ذمته» ب«جماعة الإخوان»، التي نفت أي علاقة لها بحركة «حسم». والأخيرة لها عدة بيانات أعلنت فيها منذ شهور استهداف سيارات

بعض الضباط في الشرطة المصرية «انتقاما لضحايا مذبحه رابعة العدوية»، ثم عادت إلى الكمون. وعلى نقيض الرواية الرسمية، يقف الإخوانيون مشككين في الرواية برمتها، بل يرون أن السلطة الحالية تحاول لفت انتباه الناس عن الأزمات الاقتصادية وارتفاع الدولار مرة بقضية الفتنة الطائفية وأخرى بالمشكلات الأمنية، لكن، مع التشكك الإخواني الدائم في روايات الداخلية المصرية بخصوص حوادث الاغتيال، وتأويل الأحداث باعتبار أن المخابرات والأجهزة الأمنية مسؤولة عن مثل هذه الأحداث. سبق أن قالت الجماعة

حمل جمعة «الإخوان» المسؤولية عن محاولة اغتياله لكن الجماعة نفت (من اليمين)



(عبر رموزها وقياداتها السياسية) إنه لا وجود لـ«داعش» في سيناء، وإن ما يحدث هناك فعل مخابراتي في المقام الأول، وهو ما يجعل رواية «الإخوان» أقرب إلى «الكلاشيات». كذلك سبق أن تبرات «الإخوان»، عبر متحدتها المحسوب على القيادي محمود عزت، من الحركات المسلحة التي نفذت عمليات عسكرية ضد الشرطة المصرية تحت عناوين مثل «الحركات النوعية وحركة المجاهدين»، ثم تبين أنها كانت حركات إخوانية يديرها جناح محمد كمال لمواجهة بطش وزارة الداخلية. عموما، مع إخفاق محاولة الاغتيال، قد تعيد إنتاج حالة علي جمعة وتصديره بصورة أقوى في الوسط الديني وربما تجهيزه لمنصب جديد، وخاصة في ظل «تزامم» المؤسسات الدينية كالأزهر والأوقاف، وكون التلاسن بين رجالاتهما قد أدى إلى فقد الثقة بهم مجتمعيا، وبذلك، فإن الشخصية الوحيدة التي يستطيع النظام الاعتماد عليها لتدمير خطابها الديني إلى الناس هو جمعة، مع أن المشهد الذي خرج به في خطبة الجمعة المصغرة سار على عكس المقبول.